

Distr.: General  
8 May 2001  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١

٤-٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

### تجربة منظمة الأمم المتحدة للطفولة في النهج المتبعة على نطاق القطاعات وبرامج التنمية القطاعية

موجز

يتناول هذا التقرير المرحلة التي وصلت إليها حتى الآن تجربة اليونيسيف في البلدان التي شرعت في السنوات الأخيرة في تطبيق النهج المتبعة على نطاق القطاعات. ويهدف التقرير إلى القيام، إلى الحد الأقصى الممكن، في سياق الطابع المتشابه الغالب على الشراكات المتعددة الوكالات التي تميز النهج المتبعة على نطاق القطاعات، إلى إبراز المساهمات المحددة التي تقدمها اليونيسيف إلى تلك الشراكات. ويوضح التقرير مشاركة اليونيسيف في مختلف النهج التي تقوم على أساس قطاعي، وهي مشاركة تميل إلى التزايد بانتظام ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، ويبين إسهامات المنظمة من أجل الاضطلاع بولايتها ومناطق تركيزها المتعددة الأبعاد لتعزيز حقوق الطفل. ويشرح التقرير أيضا المجالات ذات الأولوية في سياق المشاركة المتواصلة لليونيسيف في النهج المتبعة على نطاق القطاعات وبرامج التنمية القطاعية.

\* E/ICEF/2001/7

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	أولا - سياق مشاركة اليونيسيف في النهج المتبعة على نطاق القطاعات .....
٤	٢٥-٤	ثانيا - النهج المتبعة على نطاق القطاعات .....
٤	٨-٦	ألف - تقرير السياسات والتوجيه من أجل المكاتب الميدانية في اليونيسيف فيما يتعلق بالنهج المتبعة على نطاق القطاعات .....
٦	١١-٩	باء - المجالات الرئيسية للمشاركة والدعم المتقدمين من اليونيسيف في سياق البرمجة القطرية .....
٦	١٥-١٢	جيم - تقديم الدعم لتصميم وصياغة النهج المتبعة على نطاق القطاعات ....
٨	١٧-١٦	دال - الشراكات والتعاون مع أصحاب المصلحة .....
٩	١٨	هاء - المساعدة التقنية بما فيها الاستعراضات المشتركة .....
٩	٢٤-١٩	واو - العمل الشامل لعدة قطاعات ودعم الابتكار .....
١٢	٢٥	زاي - توريد السلع .....
١٢	٣١-٢٦	ثالثا - الدروس المستفادة من تجربة اليونيسيف .....
١٢	٢٦	ألف - التكيف على الصعيد المحلي .....
١٢	٢٧	باء - الشراكات .....
١٣	٢٨	جيم - إدارة عملية التحول .....
١٣	٣٠-٢٩	دال - الموارد المالية .....
١٤	٣١	هاء - الموارد البشرية .....
١٤	٣٢	رابعا - مجالات التركيز في المستقبل .....
١٤	٣٥-٣٣	خامسا - استنتاجات .....
١٦	٣٦	سادسا - مشروع مقرر .....

## أولا - سياق مشاركة اليونيسيف في النهج المتبعة على نطاق القطاعات

١ - تتبع اليونيسيف استراتيجية رئيسية عمادها العمل من أجل إنشاء وتعزيز شراكات وتحالفات على جميع المستويات، بغية إقامة عالم صديق للطفل تحترم فيه حقوق الطفل وحقوق المرأة، وتُسبغ عليها الحماية ويوفى بها. وعلى الصعيد القطري، تُنفذ برامج اليونيسيف باعتبارها برامج للتعاون مع الحكومات، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني. ويجري إقامة صلات فعالة بين البرامج القطرية لليونيسيف من ناحية، والبرامج الإنمائية والأطر البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين، من ناحية أخرى.

٢ - وتساهم اليونيسيف مهمة، وتقوم في أحيان كثيرة بدور ريادي، في عملية التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي الآونة الأخيرة، برزت ورقات استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر باعتبارها أداة مهمة في التطرق بأسلوب شامل لمسألة تخفيف الفقر وتقديم موارد إضافية على الصعيد القطري للخدمات الاجتماعية الأساسية. وواصلت اليونيسيف دورها كشريك فاعل في هذه العملية. ثم اتجهت النهج المتبعة على نطاق القطاعات وبرامج التنمية القطاعية إلى أن تصبح بسرعة نُهجاً مهمة فيما يتعلق بما يلي: تعزيز الالتزام المتناسق على صعيد السياسات فيما يتعلق بالقطاعات ذات الأولويات العالية؛ وتقليل تفتت المعونة؛ وتشجيع الملكية الوطنية؛ والإسهام فيما يحققه التعاون الإنمائي من أثر وكفالة استدامته. وتتبنى اليونيسيف هذا النهج على نحو تام وتتعاون بنشاط مع الحكومات والمناخين ووكالات الأمم المتحدة في تطبيق النهج المتبعة على نطاق القطاعات وبرامج التنمية القطاعية في ١٨ بلداً في أنحاء العالم. ومن خلال المشاركة في أطر التعاون الإنمائي تسعى اليونيسيف ليس فقط إلى تقديم مساهماتها وتحقيق ما يمكنها تحقيقه من قيمة مضافة، بل تسعى أيضاً إلى إبداء مناصرتها القوية لضرورة تحقيق أكبر قدر من التماسك والتكامل والتلاقي بين مختلف هذه الأطر من منظور الوصول، على وجه العموم، إلى تحقيق الفعالية والكفاءة في التعاون الإنمائي دعماً لأولويات التنمية الوطنية.

٣ - وتركز هذه الوثيقة على الأداة المتمثلة في النهج المتبعة على نطاق القطاعات، وتبين الخطوط العامة للتجربة التي اجتازتها اليونيسيف حتى الآن في البلدان التي شرعت في تطبيق هذه النهج في السنوات الأخيرة. وتستهدف الوثيقة القيام، إلى الحد الممكن، في سياق الطابع المتشابه الغالب على الشراكات المتعددة الوكالات التي تميز النهج المتبعة على نطاق القطاعات، إلى إبراز المساهمات المحددة التي تقدمها اليونيسيف إلى هذه الشراكات. وتبرز الوثيقة مشاركة اليونيسيف في مختلف النهج القائمة على أساس قطاعي، وهي مشاركة تتجه

إلى التزايد بانتظام، كما توضح ما تبذله المنظمة في الاضطلاع بولايتها ومناطق تركيزها المتعددة الأبعاد في سبيل تعزيز حقوق الطفل.

## ثانياً - النهج المتبعة على نطاق القطاعات

٤ - النهج المتبع على نطاق القطاع، الذي يشار إليه أحياناً باسم برنامج التنمية القطاعية، هو برنامج وطني متكامل لإصلاح السياسات في قطاع محدد. ويرسم النهج أهدافاً وغايات، ويضع إطاراً عاماً للسياسات، وخططاً للاستثمار، وبرنامجاً تنفيذياً مشفوعاً بمخططات محددة للإنفاق. وإذ يتجه النهج إلى إقامة شراكات تمويلية وتعاونية لدعم أهدافه، فإنه يسعى من ثم إلى التغلب على أوجه القصور التي يتسم بها نهج التعامل مع كل مشروع على حدة، كما يسعى إلى تحسين أثر التعاون الإنمائي واستدامته. وأحد الأهداف الواضحة والطويلة الأجل للكثير من النهج المتبعة على نطاق القطاعات هو زيادة تحسين تنسيق المساعدة الإنمائية من خلال الميزانيات العادية للحكومات وتجنب أعباء التمويل المنفصل أو الترتيبات التنظيمية المستقلة التي ترتبط بالمشاريع الفردية.

٥ - وقد تطور النهج المتبع على نطاق القطاع عن العمل الذي اضطلع به من قبل في مجال إصلاح الرعاية الصحية، وعن برنامج الاستثمار القطاعي، الذي يمثل أداة رئيسية للبنك الدولي من خصائصها العامة: أنها شاملة لمجمل القطاع، وأنها تشكل إطاراً متماسكاً للسياسات في نطاق القطاع، وأنها تنطوي على قيادة حكومية، والتزامات من المانحين وترتيبات تنفيذية موحدة، وحد أدنى من المساعدة التقنية الأجنبية الطويلة الأجل. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ اتجهت الوكالات الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف إلى تفضيل استخدام اصطلاح النهج المتبع على نطاق القطاع بدلاً من اصطلاح برنامج استثمار القطاع، هادفة من ذلك إلى إبراز خصائص نهج مختلف في تحقيق التنمية القطاعية.

## ألف - تقرير السياسات والتوجيه من أجل المكاتب الميدانية في اليونيسيف فيما يتعلق بالنهج المتبعة على نطاق القطاعات

٦ - في استجابة من جانب اليونيسيف للنشوء التدريجي للنهج المتبعة على نطاق القطاعات خلال سنوات التسعينات، قامت في عام ١٩٩٧ بإصدار مذكرة إعلامية تفصيلية على نطاق المنظمة تشرح فيها السياق الذي يتم فيه تعديل التعاون الذي تسديه اليونيسيف على الصعيد القطري لاستيعابه في إطار النهج المتبعة على نطاق القطاعات، كما تبرز القضايا التي ينظر فيها في هذا الخصوص في مجالي الدعوة والبرمجة. وأكدت المذكرة التطابق الحاصل بين النهج المتبعة على نطاق القطاعات وعملية البرمجة القطرية لليونيسيف التي تتبوأ فيها

الحكومات مكانة القيادة وتقوم بدور تنسيقي، في الوقت نفسه الذي يروج فيه للمشاركة القوية من جانب أصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بتعزيز حقوق الطفل. وحثت المذكورة على أن تشارك المكاتب القطرية في هذه النهج.

٧ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أصدرت اليونيسيف مبادئ توجيهية شاملة موجهة إلى المكاتب الميدانية تشجعها على المشاركة في هذه النهج تهدف منها إلى تقديم المساعدة في تناول جوانب برنامجية وتنفيذية محددة لهذه العملية. ولمست المبادئ التوجيهية المكاسب المحتملة لهذه النهج، والعوامل التي تؤثر في نجاحها؛ والآثار المترتبة عليها بالنسبة لإجراءات اليونيسيف؛ ورسمت قائمة مرجعية للمشاركة في النهج المتبعة على نطاق القطاعات؛ والتدابير الرامية لتعزيز الوعي التنظيمي بها، مع بيان الطرق التي يمكن لليونيسيف أن تسدي بها تعاونها في إطار النهج المتبعة على نطاق القطاعات. وحثت المكاتب القطرية على المشاركة في منظور لليونيسيف فيما يتصل بتصميم وتنفيذ هذه النهج، وعلى أن تقدم المساعدة للشركاء الوطنيين من أجل ضمان التعبير في النهج، إلى أقصى حد ممكن، عن المجالات التالية:

(أ) المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان وحقوق الطفل المتعلقان بعالميتها وعدم التمييز فيها؛ فضلاً عن حق البقاء والنمو؛ وحق المشاركة والتعبير عن النفس؛ والنظر في تحقيق أفضل صوالح الطفل؛

(ب) اتباع نهج كلي يركز حول الطفل ويعامله كصاحب حقوق؛

(ج) تضمين النهج المتبع على نطاق القطاع أهداف وغايات إنمائية تتصل بالطفل والمرأة، وعناصر برنامجية رئيسية تتناول احتياجاتهما؛

(د) اتباع نهج عملي يتضمن، عند الاقتضاء، منظورات شاملة للقطاعات، ويشجع على مشاركة أصحاب المصلحة المحليين ومن المجتمع المدني، وغير الحكوميين، في عملية النهج المتبع على نطاق القطاع.

٨ - كذلك، تم دعم عملية التوعية التنظيمية بالنهج المتبعة على نطاق القطاعات وتعزيز المكاتب القطرية في هذا الخصوص عن طريق إنشاء مراكز تنسيق معنية بالنهج في المقر؛ وإقامة شبكات عالمية وإقليمية بخصوصها؛ وعقد سلسلة من الاجتماعات الإقليمية تضم معاً مقر اليونيسيف الرئيسية والمكاتب القطرية والشركاء من أجل تدارس تنفيذ هذه النهج.

## باء - المجالات الرئيسية للمشاركة والدعم المقدمين من اليونيسيف في سياق البرمجة القطرية

٩ - تشارك اليونيسيف في النهج المتبعة على نطاق القطاعات في البلدان والمناطق التالية: اثيوبيا وأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي والسنغال وغانا وغزة والضفة الغربية وفيت نام وكمبوديا وليسوتو ومالي وملاوي وموزامبيق واليمن. وتوجد أغلبية هذه النهج في أفريقيا، في قطاعي الصحة والتعليم. وتشارك اليونيسيف في تصميم وصياغة هذه النهج؛ والتنسيق بين المشتركين فيها؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى الاستعراضات والتقييمات القطاعية؛ والتنسيق الشامل للقطاعات ودعم عمليات الابتكار؛ وتخفيف النتائج غير المستحبة في المرحلة الأولية للنهج؛ وتوريد السلع.

١٠ - ويجري تقليدياً تحديد هذه المساهمات المحتملة من جانب اليونيسيف في ثانيا إعداد البرنامج القطري الذي تقدم المنظمة له المساعدة، وكذلك من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويجري إطلاع المجلس التنفيذي على هذه الاستراتيجيات عن طريق المذكرات القطرية. غير أن الطابع المحدد للدعم الذي تقدمه اليونيسيف يعرض بقدر أكبر من التفصيل في خطط التشغيل البرنامجية التي تلي ذلك، والتي تميل إلى أن تكون خططاً قطاعية الأساس تتولى تنسيقها فرادى الوزارات الحكومية. ومن هنا يتجه النهج البرنامجي لليونيسيف إلى التطابق والتداعم مع النهج المتبعة على نطاق القطاعات، أو مع مبادرات الإصلاح الأخرى ذات القواعد القطاعية، حيثما وجدت.

١١ - وفيما يتعلق بالبرامج القطرية الجارية، تتيح الاستعراضات السنوية أو استعراضات منتصف المدة آلية مرنة لمواءمة الدعم الذي تقدمه اليونيسيف بشكل يستجيب للنهج المتبعة على نطاق القطاعات الآخذة في البزوغ ويتم ذلك في سياق المخطط العام للعمليات وتوصية البرنامج القطري الذي يقرها المجلس التنفيذي.

## جيم - تقديم الدعم لتصميم وصياغة النهج المتبعة على نطاق القطاعات

١٢ - تدعم اليونيسيف في العديد من البلدان إدماج الأهداف والغايات والإجراءات ذات الأولوية المتصلة بالطفل والمرأة في صلب النهج المتبعة على نطاق القطاعات، وتسهم في غير ذلك من الإصلاحات القطاعية الأخرى، مستندة دائماً إلى أحدث التحليلات المتعلقة بحالة الطفل والمرأة التي تنفذ برعاية اليونيسيف، وإلى النتائج التي تسفر عنها الدراسات الاستقصائية المتعددة لمجموعة المؤشرات والتقييمات القطرية الموحدة. وارتكازاً إلى الخبرة التي حققتها اليونيسيف في دعم المبادرات الإنمائية المحلية، قامت المنظمة بإفساح مكان في حوار

السياسات القطاعية للشواغل القائمة على الصعيد المحلي وصعيد المقاطعة، وشددت على مسائل الإنصاف والمشاركة والفعالية من حيث التكاليف. وفي زامبيا، تعاونت اليونيسيف مع البنك الدولي ومع مانحين ثنائيين في تقديم الدعم للفريق الوطني المعني بتنفيذ الإصلاحات الصحية، في مجال صياغة السياسات والاستراتيجيات الصحية الوطنية (في عام ١٩٩١)، وفي إعداد أول خطة استراتيجية وطنية للصحة (١٩٩٣-١٩٩٤). ورعت اليونيسيف أيضا جهدا وطنيا يستهدف تحديد تكلفة مجموعة الخدمات الأساسية للرعاية الصحية الأولية (في عام ١٩٩٢). وفي ملاوي، أسهمت اليونيسيف في تمويل الاستعراض المشترك لقطاع التعليم، وقدمت في عام ٢٠٠٠ مدخلات تقنية لتحديد الأولويات في الإطار المتعلق بالسياسات والاستثمارات. وفي إثيوبيا، كانت اليونيسيف من أوائل المؤيدين للخطط الإنمائية لقطاعي التعليم والصحة. وفي أوغندا، كان جهد المنظمة أساسيا في إدخال المواضيع المحددة المؤثرة في صحة الطفل والمرأة ضمن مجموعة الخدمات الصحية الأساسية الدنيا، وذلك في سياق خطة السياسات والتنفيذ الاستراتيجي.

١٣ - وفي غانا، قدمت اليونيسيف ومعها شركاء دوليون آخرون مساعدة إلى الحكومة في إعداد خطة استراتيجية متوسطة الأجل للنهج المتبع على نطاق القطاع الصحي، فيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥، وفي ترجمة هذه الوثيقة إلى برنامج عمل خماسي في عام ١٩٩٦، ووضعت وأنجزت اتفاقا يتناول ٢٠ مؤشرا لرصد أداء القطاع. وتشمل هذه المؤشرات، مدى توافر الأدوية الأساسية، ومعدلات التحصين، وعدد الأطفال الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة ضد البعوض، والنفقات اللازمة لإعفاء غير القادرين على دفع الرسوم. وفي مالي، ساعدت اليونيسيف في إجراء تحليل للحالة وفي إنجاز الاستعراضات السنوية للنهج المتبع على نطاق القطاع الصحي الذي بوشر تنفيذه في آذار/مارس ١٩٩٩. وفي السنغال، شارك موظفو اليونيسيف في إجراء استعراضات السياسة وتحديد الأولويات وتعيين مجموعة الخدمات الصحية الأساسية الدنيا في سياق البرنامج الصحي المتكامل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢.

١٤ - ورأست اليونيسيف تجمع الصحة والسكان والتغذية في بنغلاديش، وهو تجمع يضم جميع الوكالات الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف العاملة في هذا المجال. ويوفر التجمع الدعم التقني وفي مجال السياسات، كما قامت اليونيسيف في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بدور رئيسي في إجراء المشاورات المتعلقة بالنهج المتبع على نطاق القطاع الصحي. وفي الآونة الأخيرة طلب إلى اليونيسيف تقديم مساعدة في إنشاء وحدة للتنسيق تعنى بهذا النهج.

١٥ - وفي المراحل الأولى، كانت مشاركات اليونيسيف منصبة في الأساس على النهج المتبعة على نطاق القطاعات الصحية. إلا أنه، وحسبما جرى توضيحه بقدر أكبر من التفصيل في تقرير المديرية التنفيذية (E/ICEF/2001/4، الجزء الثاني)، بدأ أن اليونيسيف تتجه بشكل متزايد إلى تقديم الدعم إلى تصميم النهج المتبعة على نطاق القطاعات التعليمية. وفي الآونة الأخيرة، تولت المنظمة دعم صياغة سياسات وطنية عن التجمعات المدرسية في إثيوبيا، وتعاونت مع وكالات أخرى للأمم المتحدة في العمل من أجل تعميم تعليم مهارات الحياة في المنهج الدراسي للمرحلة الابتدائية في ملاوي. وفي أواخر التسعينات شجعت اليونيسيف إدخال عناصر تتعلق بمدارس المجتمعات المحلية، وعناصر جنسانية، في خطة قطاع التعليم الأساسي في زامبيا استناداً إلى الخبرة العملية الرائدة المشتقة من برامجها وعملياتها الجارية.

## دال - الشراكات والتعاون مع أصحاب المصلحة

١٦ - كانت اليونيسيف واحدة من ٣٠ جهة على الأقل من الجهات أصحاب المصلحة في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التي تعاونت مع الحكومات في سياق الإصلاحات القطاعية. وشمل هؤلاء الشركاء الوكالات الثنائية؛ والوكالات المتعددة الأطراف، كما تضمنوا في غالبية الحالات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وأسهمت اليونيسيف في تنسيق النهج المتبع على نطاق قطاع المياه والمرافق الصحية في موزامبيق، وفرق العمل المعنية بالصحة والتعليم في إثيوبيا، وفريق العمل المعني بالقطاع الصحي في ملاوي. وكانت اليونيسيف أيضاً من بين أعضاء اللجنة التوجيهية المعنية بالصحة في جمهورية تنزانيا المتحدة، وعضواً في اللجنة الاستشارية المعنية بالنهج المتبعة على نطاق القطاعات في أوغندا، وواحدة من الشركاء الرئيسيين في فريق تطوير القطاع التعليمي في زامبيا.

١٧ - وعلى الصعيد العالمي، تشارك اليونيسيف منذ عام ١٩٩٧ في الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالنهج المتبعة على نطاق القطاعات. ويسهل هذا الفريق عملية إنشاء الروابط بين كبار الموظفين التقنيين في الوكالات الإنمائية الدولية، كما أجرى في عام ١٩٩٩ استعراضاً لخبرات خمسة من البلدان فيما يتعلق بالنهج المتبعة على نطاق القطاعات. ومن خلال لجنة التنسيق المعنية بالصحة، التابعة لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قامت هذه الهيئات بإعداد تقرير عن النهج المتبعة على نطاق القطاعات لتقديمه إلى اجتماع نيسان/أبريل ٢٠٠١، حددت فيه المساهمات التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة للنهج. وقد أسهمت هذه المنتديات في تهيئة بيئة تمكينية للعمل القطاعي عن طريق



أنشطة الدعوة والاجتماعات، وقامت أيضا بدور مهم في تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في القطاعات الصحية وفي برامج تخفيض وطأة الفقر وتوفير الخبرات التقنية. كذلك، باتت وكالات الأمم المتحدة تحظى بمستوى عال من المصداقية لدى الحكومات الوطنية.

## هاء - المساعدة التقنية بما فيها الاستعراضات المشتركة

١٨ - قدم الموظفون التقنيون لليونيسيف خدماتهم لعدد من الأفرقة المعنية بتصميم واستعراض وتقييم النهج المتبعة على نطاق القطاعات، وتبوأوا مسؤوليات قيادية في مجالات من قبيل التحصين والمبادرات القائمة على أساس المجتمع المحلي والتحليل الجنساني وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومشاريع التدريس والتعليم، والتوعية بمهارات الحياة، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، أسهم الفريق التابع لليونيسيف في اكتساب خبرة تنظيمية كبيرة في دعم التخطيط على مستوى المقاطعات. وفي إثيوبيا، أسهمت اليونيسيف في تنسيق استعراض منتصف المدة للبرامج الإنمائية لقطاعي التعليم والصحة. وفي ملاوي، قدمت اليونيسيف والوكالة الداعمة للتنمية الدولية والوكالة النرويجية للتنمية الدولية دعما تقنيا وماليا في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض مشترك عن التعليم الأساسي ووضع خطة للقطاع الفرعي. وتشارك اليونيسيف أيضا في رئاسة الفريق العامل المسؤول عن تحديد مجموعة الخدمات الأساسية للرعاية الأولية في سياق النهج المتبعة على نطاق القطاعات. وفي زامبيا، تولت اليونيسيف تنسيق الاستعراض الرفيع المستوى عن النهج المتبع على نطاق القطاع، ورأس الاستعراض المدير العام الأسبق لمنظمة الصحة العالمية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وفي غانا، شارك موظفو اليونيسيف في عام ١٩٩٨ في اللجنة التوجيهية لوزارة الصحة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، كما دعموا إجراء دراسات عن مسائل الإنصاف ومكافحة الأوبئة. وعلى مدى الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠، شاركت اليونيسيف في إجراء استعراضات صحية أخرى ساعدت في تحسين التخطيط الصحي على الصعيد الوطني وأسهمت في لفت الانتباه إلى القضايا التي تحتاج مزيدا من الاهتمام في إطار النهج المتبعة على نطاق القطاعات.

## واو - العمل الشامل لعدة قطاعات ودعم الابتكار

١٩ - أسهمت اليونيسيف في نظر الشركاء الوطنيين في الأولويات الشاملة للقطاعات، من قبيل، مكافحة نقص المغذيات الدقيقة، وسوء التغذية بالطاقة البروتينية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعميم المنظور الجنساني، والاستجابة لحالات الطوارئ، وتشجيع الأنشطة القائمة على الأسس المجتمعية. وقامت اليونيسيف بدور محوري في دعم الجهود الحكومية

لمكافحة مشكلة الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود، والتي تشكل موضوعاً مهماً في عدد من البلدان التي تطبق النهج المتبعة على نطاق القطاعات. ففي غانا والسنغال نجحت اليونيسيف في عقد تحالفات بين الحكومة والقطاع الخاص، الذي يمثل المصدر الأساسي للملح في المنطقة دون الإقليمية. وساعدت اليونيسيف وزارة الصحة في توثيق التغطية الوبائية للاضطرابات الناجمة عن نقص اليود وأذاعت نتائج الدراسة ووضعت استجابات عملية تضمنت التوعية العامة بفوائد الملح المؤين والعمل بتكنولوجيات وتشريعات تتعلق ببيع الملح غير المؤين. وثمة شركاء رئيسيون آخرون في جهود مكافحة الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود من بينهم منظمة الصحة العالمية والمجلس الدولي لمكافحة الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود (وهم معنيون بتقديم الدعم التقني)، كما يتوفر التمويل في هذا المجال من حكومتي كندا وهولندا، ومن البنك الدولي ومؤسسة كيوانيس الدولية.

٢٠ - وتمثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتخفيف من أثره على حقوق ورفاه الأطفال وغيرهم من السكان غير الحصريين في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أحد الموضوعات التي يجري متابعتها في كثير من الدول. وفي أغلب الحالات تتبوأ اليونيسيف مكانة القيادة في مجالي الدعوة وتوفير الدعم التقني في إطار مجموعة القائمين برعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي زامبيا، قامت اليونيسيف بدور محوري في توفير المساعدة التقنية لتحديد تكاليف إطار العمل الاستراتيجي الوطني المعني بالفيروس/الإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والدرن، ووضع اللمسات الأخيرة عليه (٢٠٠١-٢٠٠٣)، وكذلك في تسهيل تنسيق المجموعات التقنية المعنية بمسألة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال وتوفير خدمات المشورة والاختبار الطوعيين.

٢١ - وأصبحت مكافحة المalarيا أولوية وطنية في عدد من البلدان التي تعمل بالنهج المتبعة على نطاق القطاعات، وتتعاون اليونيسيف مع مؤسسات البحوث الرئيسية مثل مركز نافرونغو للبحوث الصحية في غانا، والمعهد الوطني للتنزاني للبحوث الطبية، ومعهد بحوث المبيدات الحشرية المدارية في أروشا، في اختبار فعالية الناموسيات المعالجة لمقاومة الحشرات. وبمجرد البرهنة على سلامة وفعالية هذه الناموسيات، شاركت اليونيسيف بمعية مجموعة من الشركاء على رأسهم منظمة الصحة العالمية ووكالات التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بدعم الجهود المبذولة على صعيد المجتمعات المحلية لاستخدام الناموسيات المعالجة لمقاومة الحشرات وعملت مع القطاع الخاص لضمان العرض الدائم لهذه الناموسيات بأسعار ميسورة. وفي عام ١٩٩٦، أسهمت اليونيسيف في زامبيا في إدخال الناموسيات المعالجة

لمقاومة الحشرات في المجتمعات الريفية في مقاطعة لوابولا النائية. وانتهى تقييم دولي أجري بشأن هذه المبادرة في عام ١٩٩٨ إلى رصد الزيادة الملحوظة في فهم المجتمعات المحلية لمرض الملاريا وأساليب استخدام الناموسيات المعالجة لمقاومة الحشرات وإلى أنه من الملائم التوسع في هذه المبادرة. وفي الوقت الحاضر تنعكس هذه الخبرة المكتسبة في خطط القطاع الصحي الوطنية المعنية بمكافحة الملاريا في بلدان توطن هذا الوباء، فضلا عن مكافحة أمراض الرئة التي تشكل أحد الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال.

٢٢ - وتعاونت اليونيسيف أيضا مع مجلس البحوث الطبية في غامبيا في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ لتحديد مدى فعالية لقاح الانفلونزا الترفية من النوع ب، الذي يستخدم لمكافحة مرض ذات الرئة البكتيري في المناطق المدارية. وبعد تجارب ناجحة، تبذل في الوقت الحاضر جهود من أجل تحسين إمكانيات حصول الأطفال في البلدان النامية على هذا اللقاح وغيره من اللقاحات الجديدة. ويجري الاضطلاع بهذا الجهد من خلال تسهيلات الشراء التابعة لليونيسيف وعن طريق التحالف العالمي للقاحات والتحصين. وتقدم اليونيسيف خدمات الشراء إلى كثير من البلدان فيما يتعلق بتنفيذ برامجها ذات الأسس القطاعية وخاصة فيما يتصل بالإمدادات من اللقاحات والتحصين.

٢٣ - وانتهت الدراسات الرائدة التي قامت بها اليونيسيف في نهاية التسعينات بالمشاركة مع إحدى المنظمات غير الحكومية وهي لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف، إلى دعم تصميم مشروع بنغلاديش للتغذية المتكاملة والمشروع الوطني للتغذية، وهما مبادرتان تطبق عليهما مبادئ النهج المتبعة على نطاق القطاعات. ويجري في الوقت الحاضر تشجيع اليونيسيف على قيادة عملية للدعم الاتصالي من أجل إحداث تغييرات سلوكية باستخدام أموال متوافرة في إطار اتفاق ائتماني للرابطة الإنمائية الدولية مبرم مع الحكومة. كذلك، جرى على نطاق واسع الاستعانة بالأساليب التعليمية المستنبطة من مبادرة النهج المكثف على صعيد المقاطعات لكفالة التعليم للجميع، من أجل تحسين نوعية التعليم في المرحلة الابتدائية في بنغلاديش.

٢٤ - وفي غانا، ساعدت اليونيسيف وزارة الصحة في إنشاء نظام لرصد الأنشطة الصحية التي تضطلع بها جميع المجتمعات المحلية في أكبر مقاطعات البلد. وفي السنة الأولى للعمل بالنظام في عام ١٩٩٨، أسهمت المبادرة في الإخطار عن ٦٠ ٠٠٠ من الولادات غير المسجلة، بالإضافة إلى الكشف عن حالات تفشي الكوليرا والأنثراكس. وفي تقييم أجري مؤخرا للمبادرة جرى توثيق التحسين الحاصل في العلاقات والصلات القائمة بين السلطات الصحية والمجتمعات المحلية وزيادة معدلات تواتر الاتصال مع عمال الصحة. ويجري في

الوقت الحالي دراسة إمكانية توسيع هذا النظام إلى مناطق أخرى في غانا كجزء من الأنشطة المطبقة على نطاق القطاع في وزارة الصحة.

## زاي - توريد السلع

٢٥ - يمثل تطوير طاقة المشتريات هدفا طويلا للأجل لوزارة الصحة في بعض البلدان التي تطبق النهج المتبعة على نطاق القطاعات. وتعطي اليونيسيف مساعدتها ودعمها لهذه الخطة، وتواصل إتاحة الفرصة لاستفادة الحكومات من الشراء الاقتصادي بالجملة التي تقوم به المنظمة لأصناف مثل اللقاحات والمغذيات الدقيقة والمعدات الطبية. وتواصل القدرات التشغيلية في اليونيسيف تقديم مساعدتها لتحسين التنبؤ بأحوال السلع الأساسية ونظم توصيل الإمدادات على الصعيد القطري. وفي بعض الحالات، في بنغلاديش وغانا على سبيل المثال، قدمت اليونيسيف مساعدة تقنية في مجال شراء الإمدادات مستخدمة مواردها الخاصة أو أموالا مقدمة من جهات مهتمة أخرى في القطاع الصحي.

## ثالثا - الدروس المستفادة من تجربة اليونيسيف

### ألف - التكيف على الصعيد المحلي

٢٦ - يتباين تطبيق المبادئ الأساسية للنهج المتبعة على نطاق القطاعات تبانيا شديدا، ومرجع ذلك جزئيا إلى الاختلاف في السياسات وفي التفضيلات المتعلقة بمرحلة التنفيذ، وفي القدرة المتاحة للشركاء الوطنيين. وتستطيع اليونيسيف أيضا عن طريق نهجها البرنامجي القائم على أساس لا مركزي وقطري، تقديم الدعم إلى الشركاء الوطنيين في جهودهم الرامية إلى تكيف المبادئ العامة للنهج المتبعة على نطاق القطاعات مع الاحتياجات والأولويات المحلية. وتعمل اليونيسيف مع أطراف أخرى من أصحاب المصلحة في دعم تنمية القدرات في المدى المتوسط خاصة على الصعيد دون الوطنية مثلما يحدث في غانا وأوغندا وزامبيا.

### باء - الشراكات

٢٧ - تستطيع المكاتب القطرية لليونيسيف أن تكون غاية في الأهمية في تشكيل الشراكات الداعمة للنهج المتبعة على نطاق القطاعات، معتمدة في ذلك على خبرة متينة في تدعيم التنسيق الوطني في قطاعات التنمية الاجتماعية. وتتضمن هذه الخبرة دورا قياديا في تسهيل الشراكات وتنسيق الأنشطة القطاعية التي تسبق الأخذ بهذه النهج. وفي كمبوديا وموزامبيق وأوغندا تحظى اليونيسيف بثقة الحكومات نظرا إلى تعاونها المسبق خلال فترات الاضطرابات المدنية وعمليات إعادة التأهيل. وبالإستعانة بفريق من ذوي الخبرات الفنية المتعددة

التخصصات، تستطيع اليونيسيف أن تلفت الانتباه إلى القضايا الشاملة لعدة قطاعات التي يكون لها انعكاساتها على الأطفال، ويمكن أيضا أن تعزز الروابط القائمة مع الوزارات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

## جيم - إدارة عملية التحول

٢٨ - ثمة حاجة دائما إلى اتخاذ تدابير محددة لدعم استمرارية البرامج الجارية المتعلقة بالأطفال في وقت إعداد النهج المتبعة على نطاق القطاعات. ويعطي برنامج التحصين الموسع في غانا نموذجا جيدا على فعالية إدماج برنامج رأسي في نهج متبع على نطاق القطاع. فقد حقق البرنامج تحسينات مستمرة في معدلات التغطية بالتحصين على مدار فترة الأخذ بالنهج المتبع على نطاق القطاع، وهي نتيجة تتعارض مع الاتجاهات الحاصلة في بعض البلدان الأخرى. ومن الممكن اتباع نهج مماثلة من أجل إدماج تدخلات قائمة أخرى في مبادرة للنهج المتبع على نطاق القطاع.

## دال - الموارد المالية

٢٩ - أحد الأهداف المشمولة في كثير من النهج المتبعة على نطاق القطاعات هو تعبئة التمويل الجديد للقطاع المعني دعما لأولويات التنمية الوطنية. وفي بعض الحالات، سعت الحكومات إلى تجميع الأموال على صعيد البرنامج أو المشروع داخل القطاع. وعلى غرار ما هو حاصل بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، تعمل اليونيسيف في المقام الأول كشريك تعاوي أكثر منه شريك/مانح تمويلي، وتستعين بمساهمات مالية محدودة نسبيا مقدمة مباشرة للحكومات. وتوجه المدخلات المالية المحددة لدعم الأنشطة المتعارف عليها في إطار الخطط المشاريعة السنوية وتخضع للنظام المالي والقواعد المالية لليونيسيف. بما في ذلك أحكام تقديم التقارير عن المساعدات النقدية وتصفيته. والهدف من هذه الإجراءات هو كفاءة المساءلة وتمكين اليونيسيف من تقديم التقارير إلى شركائها الماليين عن استعمال الموارد وعن النتائج المحرزة. وداخل هذا الإطار للمساءلة بدأت اليونيسيف جهودا رائدة في استخدام التمويل الإجمالي على صعيد المشروع وصعيد المقاطعة، ضمن عدد محدود من أطر التنمية القطاعية التي جرى فيها بوضوح تحديد الأنشطة المطلوب تقديم الدعم إليها.

٣٠ - وبشكل أكثر عمومية، فإن الأساليب المطبقة من جانب الشركاء الوطنيين لتقديم التمويل الدولي تختلف على ما يبدو من بلد لآخر ويمكن أن تتأثر بجملة مسائل، منها، قدرة الحكومات على إدارة الأموال، ومدى كفاية تدابير المراقبة، ونوعية الشراكات وتفضيلات المانحين. ومن المحتمل كذلك أن تتطور الأساليب المطبقة فيفرادى البلدان مع نضوج النهج

المطبقة على نطاق القطاعات. فوجود تحسينات في تحديد الأهداف وفي مواصفات الأنشطة، والشفافية والإدارة المالية، وتعزيز نظم الرصد وقدرات الإبلاغ يمكن أن يهيئ البيئة اللازمة لتجميع الأموال.

## هاء - الموارد البشرية

٣١ - تنطوي النهج المتبعة على نطاق القطاعات على آثار مهمة تتعلق بالموارد البشرية بالنسبة للحكومات والشركاء الدوليين. فتزايد المشاركة في هذه النهج يوجد حاجة متزايدة إلى أن يكون موظفي اليونيسيف حائزين لمهارات في مجالي تحليل السياسات والدعوة، مع التركيز خاصة على مسائل إدماج القضايا المتعلقة بالطفل والشواغل الجنسانية، وعلى أن يبدأ ذلك مع المراحل الأولى لوضع هذه النهج.

## رابعا - مجالات التركيز في المستقبل

٣٢ - تترتب على النهج المتبعة على نطاق القطاعات في أغلب الأحيان آثار إيجابية بالنسبة لتعبئة الموارد لأغراض التنمية الاجتماعية، وإقامة أوأصر التعاون الفعالة، وإيجاد رؤية موحدة وأهداف متقاسمة على نطاق واسع. وتتضمن التحديات التي تم التعرف عليها في بعض البلدان مسائل من قبيل، القدرة المحدودة في مجال التخطيط؛ والتنفيذ والإدارة على نطاق القطاع، وعدم وجود مشاركة مجتمعية ذات شأن، وضرورة وجود صلات قوية بين السلطات المركزية ودون الوطنية. وتشكل هذه المجالات في الغالب نوعية المجالات التي يمكن أن تسهم فيها اليونيسيف بخبرة مهمة. وتتجه اليونيسيف بانتظام إلى زيادة قدرتها على توفير الدعم لصياغة وإدارة واستعراض النهج المتبعة على نطاق القطاعات أو سلائفها.

## خامسا - استنتاجات

٣٣ - تبتغي النهج المتبعة على نطاق القطاعات وبرامج التنمية القطاعية كفاءة المواءمة بين الأهداف والاستراتيجيات، وتشكل أدوات مهمة لتحقيق الشراكات والالتزامات المحسنة على الصعيد القطاعي في سياق التعاون الإنمائي الشامل. وتواصل اليونيسيف دورها كشريك ملتزم في مجالي النهج المتبعة على نطاق القطاعات وبرامج التنمية القطاعية، وتقديم، بالرغم من العديد من التحديات التي تواجهها في هذا المجال، مساهمات قيّمة إلى العملية.

٣٤ - ويقدم نهج البرنامج القطري الذي تطبقه اليونيسيف، وآلياتها المعنية بوضع الاستراتيجيات وصياغة واستعراض البرامج، الأساس لتقديم الدعم الفعال لمبادرات النهج

المتبعة على نطاق القطاعات. وستواصل اليونيسيف إسباغ طابع منهجي على الدعم الذي تقدمه لهذه النهج؛ والتعبير عن أولويات وعناصر هذه النهج في المجالات المرصودة التي تقدم لها الدعم؛ وزيادة تطوير خبرتها المتعلقة بتحديد الميزة النسبية لليونيسيف وما يمكن أن تقدمه من قيمة مضافة؛ وتعزيز مجموع خبرات موظفيها لكفالة تقديم دعم رفيع المستوى يقوم على ركيزة معرفية في الوفاء بهذه الأدوار. ويوصف اليونيسيف أحد أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة، ستواصل مساعيها أيضا لدعم قيام صلات فعالة بين النهج المتبعة على نطاق القطاعات، وورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، والتقييمات القطرية الموحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٥ - وفيما يلي المجالات ذات الأولوية للمشاركة الجارية من جانب اليونيسيف والدعم الذي تقدمه إلى النهج المتبعة على نطاق القطاعات وبرامج التنمية القطاعية:

(أ) المشاركة المستمرة في مشاورات النهج المتبعة على نطاق القطاعات عن طريق تحليل حالة الطفل، وتقاسم الخبرات المتعلقة بالتدخلات ذات القواعد المجتمعية، ودعم عمليات التصميم الاستراتيجي لهذه النهج وصياغتها وتنفيذها من أجل تحقيق نواتج لصالح الطفل؛

(ب) تقديم الدعم التقني للنهج المتبعة على نطاق القطاعات من أجل التعبير فيها وتضمينها الأهداف والعناصر ذات الأولوية للطفل والمرأة، وخاصة للطفلة وجماعات السكان الأشد انعزالا وحرمانا، ودعم تساوq استراتيجيات النهج المتبعة على نطاق القطاعات مع مبادئ حقوق الإنسان؛

(ج) تقديم المساعدة من أجل إدماج الشواغل الشاملة لعدة قطاعات مثل التغذية والمنظور الجنساني والنهج التشاركية والتأهب لحالات الطوارئ، ومن أجل تعزيز الروابط بين الاستراتيجيات القطاعية والأطر الأعم، مثل استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر؛

(د) الدعوة للأولويات التنظيمية لليونيسيف بما في ذلك منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بين الأطفال والمراهقين، والتنمية المتكاملة للطفولة المبكرة وتخفيض العنف وسوء المعاملة المرتكبين ضد الطفل والمرأة؛

(هـ) تسهيل مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووكالات الحكم المحلي والجماعات المجتمعية في تصميم وتنفيذ النهج المتبعة على نطاق القطاعات، وفي رصد الآثار الناجمة عنها؛

(و) زيادة التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة من أجل تعزيز تكامل وتساوق التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع المبادرات المتبعة على نطاق القطاع؛

(ز) زيادة تطوير قدرة موظفي اليونيسيف على المشاركة في النهج المتبعة على نطاق القطاعات وغيرها من أطر التعاون المصاغة على الصعيد الوطني مثل، ورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، مع التركيز على القدرة على تحليل السياسات لأغراض التنمية الاجتماعية، ونهج تعزيز حقوق الطفل، ووضع الاستراتيجيات من أجل تعميم المنظور الجنساني، والوصول بالمنافع إلى أفقر الأسر وأشدّها استبعاداً؛

(ح) مواصلة استعراض الخبرات وتوثيق المبتكرات والممارسات الجيدة في سياق النهج المتبعة على نطاق القطاعات، سواء داخل اليونيسيف، أو بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والمنظمات غير الحكومية والوكالات الثنائية ووكالات الأمم المتحدة بما في ذلك البنك الدولي.

## سادسا - مشروع مقرر

٣٦ - توصي المديرية التنفيذية لليونيسيف المجلس التنفيذي بالموافقة على مشروع المقرر التالي:

### إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يحيط علماً بالتقرير المتعلق بالنهج المتبعة على نطاق القطاعات الوارد في الوثيقة E/ICEF/2001/10؛

٢ - وإذ يحيط علماً أيضاً بالتقرير المقدم إلى الدورة الثالثة للجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة عن "تسخير النهج المتبعة على نطاق القطاعات من أجل الصحة والتنمية: دور مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (CCH3/01/3)؛

٣ - يؤيد الآراء التي أعرب عنها أعضاء لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة في دورتها الثالثة، وخاصة تعريف النهج المتبعة على نطاق القطاعات، وإعادة تأكيد أهمية دور وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه النهج، أخذاً بعين الاعتبار ما يتوافر لديها من خبرات وتجارب في العمل الإنمائي؛



٤ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية مواصلة المشاركة المنهجية المتزايدة من قبل اليونيسيف في مختلف النهج المتبعة على نطاق القطاعات، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم، بما في ذلك مواصلة مناصرتها على وجه العموم لحقوق الطفل وتخفيف حدة التفاوتات، ودعمها للقضايا والشراقات الشاملة لعدة قطاعات مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين؛

٥ - **يطلب أيضا** إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إليه تقارير عن التقدم المحرز في النهج المتبعة على نطاق القطاعات في سياق المذكرات القطرية واستعراضات منتصف المدة وتقييمات البرامج القطرية.

---